خطة سموتريتش.. حسم الصراع أم تفجيره؟!

وسام أبو شمالة
كاتب ومحلل سياسي

بينما تنشغل ساحة العدو الإسرائيلي بخطة التعديلات القضائية للائتلاف اليميني الحاكم واحتجاجات المعارضة المستمرة عليها، وبينما يسخّر نتنياهو كل جهده للمحافظة على موقعه وإنقاذ نفسه من السجن، وبينما يهتم بن غفير بالصراخ و"الشُو" الإعلامي، حتى اشتُهر بوزير التكتوك، ينشغل الوزير الأخطر في حكومة العدو، بتسلئيل سموتريتس، بأمر آخر ومغاير كلياً، ويعمل بصمت ومن دون ضجيج، ساعياً وراء تحقيق هدفه الأيديولوجي بحسم الصراع مع الشعب الفلسطيني عبر تنفيذ مخططه الهادئ والصامت، وهو ضم الضفة الغربية.

زعيم الصهيونية الدينية سموتريتش بدأ عملياً تنفيذ خطته بشأن ضم الضفة الغربية، ولم تعد الخطة حبيسة أدراجه. فمنذ توليه المسؤولية المدنية عن الضفة الغربية كوزير في وزارة الأمن، أصبحت أحلام الضم لديه لا تنحصر في المنطقة المصنفة "ج" فقط، وهي بحسب اتفاقية أوسلو تخضع للسيطرة الإسرائيلية، مدنياً وأمنياً، وتشكل ٦٠٪ من أراضي الضفة، وإنما يسعى سموتريتش لضم كل الضفة الغربية، بما فيها المصنفتان (أ) و(ب)، واللتان تخضعان لسيطرة مدنية للسلطة الفلسطينية.

سموتريتش، ومن خلفه نتنياهو، يدركان أن التغيير الإداري والتقاسم الوظيفي داخل وزارة الأمن، هدفا في الأساس إلى إضفاء الشرعية، سياسياً وقانونياً، على خطوات الضم وتثبيت السيادة على الضفة الغربية.

وفي ضوء خطته التي أعلنها عام ٢٠١٧، وبعد تحرر حكومته من الرقابة القضائية بعد إقرار إلغاء "قانون المعقولية" مؤخراً، سيقوم سموتريتش بهدم منشآت ومبانٍ وممتلكات فلسطينية، ومنع البناء الفلسطيني في مواقع متعددة في الضفة، بحجة تهديدها الأمن القومي للكيان، الأمر الذي يعني عملياً إلغاء ما تبقى من اتفاقية أوسلو، وما يعني أنه من دون إعلان "إسرائيل" رسمياً ضم الضفة الغربية، فإنها انطلقت في عملية الضم بالفعل.

الأثر المباشر لعملية الضم، والمسؤولية المدنية لسموتريتش على الضفة الغربية، سيقودانه إلى تشكيل سلطة استيطانية شبه مستقلة، سيوفر لها الدعم والميزانيات من وزارة المالية التي يَرأسها، ويقوم بتطوير البنية التحتية وتخصيص الموارد والمشاريع، وتخصيص الأراضي وإنشاء المباني، كما سيترك يد المستوطنين الطويلة في الاعتداء على الفلسطينيين وقراهم وممتلكاتهم ودفعهم إلى الرحيل عنها، وتوطين المستوطنين الجدد فيها، بعد أن يصل عددهم إلى نحو مليون، بحسب خطته.

استراتيجية حسم الصراع التي يتبناها سموتريتش تتباين عن استراتيجية إدارة الصراع، التي تبناها نتنياهو سابقاً، كما تبناها نفتالي بينيت رئيس وزراء العدو الأسبق، والفارق الجوهري أن نتنياهو تبنى سياسة تقويض "حل الدولتين"، مع الإبقاء على السلطة الفلسطينية كياناً وظيفياً يقدم الخدمات التعليمية والصحية والبلدية إلى الفلسطينيين في الضفة، ويقدم الخدمات الأمنية إلى "إسرائيل".

بدأت مساعي الضم في الفترة التي تولى فيها نتنياهو الحكم عام ٢٠٢٠ في إبان رئاسة دونالد ترامب الولايات المتحدة، عندما أعلن عمّا سُمّي "صفقة القرن"، والتي نصت على ضم أكثر من ٣٠٪ من الضفة الغربية إلى الكيان، وتشمل جميع المستوطنات وأراضي في محيطها وغور الأردن ومدناً فلسطينية في عمق الضفة، وتنص على إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح على قطاع غزة، وأجزاء متناثرة في الضفة الغربية، بينما يسعى سموتريتش، في إطار خطته، لحسم الصراع لفرض السيادة الإسرائيلية على كامل أراضي الضفة الغربية المحتلة، وتكثيف الاستيطان اليهودي فيها، وحلّ السلطة الفلسطينية، وتهجير الفلسطينيين إلى الخارج.

في هذه المرحلة، يعتزم سموتريتش إغراق أراضي الضفة الغربية بالمستوطنات والمستوطنين اليهود، على نحو سيؤدي إلى يأس الشعب الفلسطيني من إمكان الحصول على دولة، الأمر الذي سيدفعه إما إلى قبول العيش تحت سلطة الاحتلال، وإما الهجرة، وإما الإبادة.

سموتريتش لا يريد إضاعة الوقت، ويَعُدّ الفرصة مواتية وقد لا تتكرر في ظل حكم تحالف اليمين الفاشي. وكي يستطيع المضي في خطته من دون عراقيل، يدفع عجلة تمرير مشاريع الانقلاب (التعديل القضائي)، ثم فرض "السيادة الكاملة" على الأرض الفلسطينية.

على الرغم من أن مآلات خطة سموتريتش وحكومة اليمين الفاشية، والتي بدأت بهدوء وبتدرج ومن دون ضجيج، خطيرة جداً على الشعب الفلسطيني، فإنها كشفت الصورة الحقيقية لسياسات العدو في الضفة، والقائمة على ترسيخ الاحتلال والسيطرة العسكرية على الشعب الفلسطيني، وتعزز الرواية التي تفيد بأن كيان العدو ما هو إلا نظام أبرتهايد (فصل عنصري)، على نحو يؤدي إلى تراجع الشرعية التي تتمتع بها "إسرائيل" عالمياً.

كما أن سياسات سموتريتش لن تؤدي إلى حسم الصراع كما يخطط، بل إلى تفجير الصراع، وسيختار الشعب الفلسطيني تصعيد المواجهة مع قطعان المستوطنين، وبدلاً من تحويل حياة الفلسطينيين إلى جحيم، وإجبارهم على الهجرة ومغادرة فلسطين، ستتحول حياة المستوطنين إلى عذاب، لن يصمدوا أمامه، لأن الجَلَد الفلسطيني والقدرة على الصمود والتحدي أمام أدوات البطش والقتل، التي يهدد بها سموتريتش، يقابلهما عدمُ قدرة المستوطنين وجيش العدو الذي يحميهم على تحمل أعباء العمل المقاوم. وما تشهده الضفة الغربية من تطور في أساليب المقاومة وتصنيع الوسائل العسكرية، التي تركز على استهداف المستوطنات والمستوطنين، ليس إلا دليلاً على أن المعركة في الضفة لن تكون سهلة على سموتريتش وحكومته، وستتحول أحلامه إلى كوابيس.

سموتريتش، ومن خلفه نتنياهو، يدركان أن التغيير الإداري والتقاسم الوظيفي داخل وزارة الأمن، هدفا في الأساس إلى إضفاء الشرعية، سياسياً وقانونياً، على خطوات الضم وتثبيت السيادة على الضفة الغربية

أفريقيا: منطقة نزاع لا تهدأ

سميحة البوغانمي
كاتبة ومحللة سياسية

بعد انقلاب النيجر: هل انفرط عقد النفوذ الفرنسي في القارة السمراء

أعادت التطورات السياسية والعسكرية الأخيرة في النيجر تسليط الضوء على منطقتي غربي أفريقيا والساحل الأفريقي، اللتين ما إن تهدآ حتى تلتهبا من جديد. قارة تحتل المراتب الأولى من حيث المصادر الطبيعية للثروات، كالنفط والذهب واليورانيوم والفوسفات، الأمر الذي يجعلها محطة تنافس تتسابق الدول الغربية نحو الاستيلاء على ثروات شعب، على رغم ثراء أرضه فإنه يعيش فقراً مدقعاً.

يُعَدّ الساحل الأفريقي مفترق طرق بين شمال أفريقيا وجنوب الصحراء، الأمر الذي جعله منطقة نفوذ جيوسياسي فرنسي منذ عقود، غير أن الحسابات العالمية والمتغيرات الاقليمية جعلته مطمع لأغلبية الدول، وغنيمة يسعى كل طرف للفوز بها، لتبدأ فرنسا نتيجة ذلك فقدان نفوذها شيئاً فشيئاً في القارة السمراء، وهو ما أكدته الصحيفة البريطانية the times في تقرير لها في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، وقولها "إن النيجر ستكون الدولة التالية التي ستخسرها فرنسا لمصلحة روسيا في غربي أفريقيا".

بدأ تراجع نفوذ فرنسا يبرز فعلاً، عبر كسر ثلاث من الدول الأفريقية، التي كانت تُعرف سابقاً بمستعمرات فرنسا قيودها، من خلال انقلابات عسكرية ونزع جلباب فرنسا عنها في تناغم مع مزاج شعبي يرى فرنسا سارقاً لخيراته وجاثماً على صدره.

انقلابات تمت تباعاً في قلب مناطق نفوذ فرنسا في القارة، آخرها انقلاب النيجر بعد انقلاب مالي في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٢١، وانقلاب في بوركينا فاسو في كانون الثاني/يناير العام الماضي، لتكتب هذه الدول تاريخاً جديداً لها بعيداً عن التحكم الفرنسي والاستغلال الغربي.

ففرنسا، التي كانت الدولة الثانية بعد الإمبراطورية البريطانية، التي تفرض نفوذها على ٢٠ دولة أفريقية، كانت أيضاً أكثر الدول تشبثاً بمستعمراتها وأكثرها خبثاً في ربط مصير هذه المستعمرات بسياسة فرنسا، عبر إقامة فضاء فرنكوفوني، وجعل الفرنك عملةً لمستعمراتها، وفرضها على الدول الأفريقية أو مستعمراتها إيداع نصف أرصدتها في البنك المركزي الفرنسي، لتجعل موارد هذه الدول شرياناً تتغذى منه، ضاربةً بعُرض الحائط ما تعيشه شعوب هذه الدول الأفريقية من فقر وتهميش وحروب وغياب التنمية على رغم ما تسخر به قارتهم من خيرات وموارد.

إلغاء جميع الاتفاقيات الموقعة بين فرنسا ونيامي

المجلس العسكري في النيجر أعلن إلغاء جميع الاتفاقيات العسكرية الموقعة بين باريس ونيامي، وخصوصاً "تمركز" الكتيبة الفرنسية و"وضع" الجنود الموجودين في إطار المعركة ضد "الجهاديين"، وهو قرار لم تقبله فرنسا، التي تقول إن "السلطات الشرعية" في النيجر وحدها مخولة إلغاء الاتفاقيات بين البلدين، لكنها ضمنياً تدرك جيداً خطورة تلك الخطوة وانعكاسها على اقتصادها المنهار أصلاً، وخصوصاً أن هذا البلد الأفريقي يحتل موقعاً خاصاً في استراتيجية الأمن القومي الفرنسي منذ عدة أعوام، بحيث تستخرج شركة الطاقة النووية الفرنسية الحكومية، أورانو، منذ سبعينيات القرن الماضي، يورانيوم النيجر الذي يمد فرنسا بـ٣٥٪ من احتياجاتها من الطاقة النووية، التي تساهم بدورها فيما يتراوح بين ٦٠٪ و٧٠٪ من الطاقة الكهربائية الفرنسية، وهو واحد من أعلى المعدلات في العالم.

الانقلاب الأخير في النيجر، على رغم أنه صادر تجربة ديمقراطية بدأت أولى خطواتها، فإنه عبّر عن تحول لم يعد خفياً على فرنسا خصوصاً، والغرب عموماً، وهو إن الإرث الاستعماري لم يعد المتحكم في اللعبة، بل إن المعادلة انقلبت ربما لمصلحة روسيا والصين، وهو ما ذهبت إليه مجموعة من القراءات والتحاليل، إذ خلق الانقلاب الأخير في النيجر قطاعاً من الدول المحكومة بمجالس عسكرية، يمتد من المحيط الأطلسي حتى البحر الأحمر، وأغلبيتها تنحاز بصورة واضحة إلى روسيا، ورافضة التعامل مع الدول الغربية، وخصوصاً فرنسا.

النيجر: أي سيناريوهات منتظرة؟

قد يكون هناك أكثر من سيناريو متوقع، بحسب تطور الأحداث في النيجر، لكن ربما الأقرب إلى الواقع أنه قد تكون هناك مواجهة عسكرية مفتوحة، طرفها الأول السلطة العسكرية الجديدة في النيجر، بدعم من السلطات العسكرية في مالي وبوركينا فاسو وغينيا، وخصوصاً بعد إعلان هذه الدول أنّ "أيّ تدخّل عسكري في النيجر سيكون بمنزلة إعلان حرب علينا". والطرف الثاني هو التجمّع الاقتصادي لدول غربي أفريقيا، الذي أمهل السلطة العسكرية في النيجر "مهلة زمنية قصيرة لإعادة الحياة الدستورية، قبل استخدام القوّة لإعادتها". وهذه الدول مدعومة مباشرة من فرنسا وأميركا. أمّا السيناريو الثاني فقد يتم فيه الذهاب الى تقاسم النفوذ بين الصين وأميركا، سواء كان ذلك عبر إعادة الرئيس بازوم إلى الحكم والانتصار للديمقراطية، أو من خلال تثبيت السلطة العسكرية.

يُعَدّ الساحل الأفريقي مفترق طرق بين شمال أفريقيا وجنوب الصحراء، الأمر الذي جعله منطقة نفوذ جيوسياسي فرنسي منذ عقود

التحليل الإخباري

العلاقات السعودية اللبنانية: ماذا تريد السعودية من لبنان؟

ليلى نقولا
كاتبة ومحللة سياسية

في الاسبوع الماضي أصدرت السفارة السعودية في لبنان بياناً دعت فيه المواطنين السعوديين إلى الابتعاد عن مناطق التوتر ومغادرة لبنان بسرعة. أثار هذا البيان استغراباً سياسياً وشعبياً وأمنياً بسبب عدم وجود ما يشير إلى حدوث فوضى أمنية.

لا شكّ أن بيان السفارة السعودية يرتبط إلى حد بعيد بالعلاقات السعودية اللبنانية المتوترة منذ مجيء ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى الحكم في السعودية عام ٢٠١٥، والذي ارتبط اسمه بسياسة خارجية سعودية متبدّلة، بدأت بسياسة "هجومية"، ثم انتقلت إلى "تصفير المشاكل" ثم إلى "الحياد الإيجابي" الذي يتطلّع من خلاله ولي العهد السعودي إلى أن تفرض السعودية نفسها قائداً إقليمياً لمنطقة ممتدة من الخليج الفارسي إلى شمال أفريقيا.

ومن ضمن هذه المنطقة، لا شكّ أن السعودية وبسبب نفوذها التاريخي في لبنان تطمح إلى أن تكون أكثر من متفرّج في هذا البلد. وعليه، إنّ محاولة معرفة ما يريده السعوديون من لبنان يرتبط إلى حدٍ بعيد بمسار الأمور التي فرضت تبدّل العلاقات بين الطرفين، وهي على الشكل الآتي:

- تبدّل جوهر وشكل الحكم في السعودية مع وصول ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، كما تبدّلت السياسة الخارجية، فبدأ ما سماه "عاصفة الحزم" في اليمن، وكثّف الدعم للمجموعات المسلحة السورية. ورداً على تدخّل حزب الله في سوريا، طلبت السعودية في بداية عام ٢٠١٦ من دول مجلس التعاون لدول الخليج الفارسي منع مواطنيها من زيارة لبنان، وألغيت اتفاقية سعودية – فرنسية سابقة لتسليح الجيش اللبناني، ودفعت مجلس التعاون لدول الخليج الفارسي إلى اعتبار حزب الله "منظمة إرهابية".
- عملياً، لم تؤدِ السياسة الخارجية السعودية "الهجومية" إلى نتائج مرضية منذ بداياتها، فتمّ توقيع الاتفاق النووي الإيراني (٢٠١٥)، وتدخّل الروس عسكرياً في سوريا لدعم الحكومة السورية (٢٠١٥)، وتمّ تحرير حلب (٢٠١٦)، وحصلت محاولة الانقلاب في تركيا (٢٠١٦) التي أفضت إلى دخول الرئيس التركي بمسار أستانة (٢٠١٧) إلخ. أما في لبنان، فحصلت التسوية الرئاسية (٢٠١٦) التي أتت بحليف حزب الله ميشال عون إلى رئاسة الجمهورية.

لقد توهّم بعض اللبنانيين بأن التفاهم السعودي الإيراني، سيدفع السعودية إلى القبول بالمبادرة الفرنسية التي تدعو إلى انتخاب سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية مقابل انتخاب نوّاف سلام رئيساً للحكومة، لكن بمراقبة لمسار التبدّل في السياسة الخارجية السعودية في المنطقة، وانفتاحها على التفاهم مع إيران، وقيامها بإعادة سوريا إلى الجامعة العربية، نجد أن السعودية لن تقدّم تنازلات جوهرية في سياستها في لبنان.

النظرة الواقعية لمسار الأمور، تفيد بأن السعودية لن تقبل بإعادة العلاقات مع لبنان إلى سابق عهدها، من دون تسوية تكرّس نفوذها السياسي فيه، فيكون لها "رأي إيجابي" في مَن سيتولى منصب رئيس الجمهورية القادم، ولها "الرأي الحاسم" في اختيار رئيس الحكومة الذي سيكون الضامن لتشكيل حكومة لا تكون تابعة لحزب الله (بحسب وجهة النظر السعودية).